

واقع العنف الأسري داخل المجتمع الجزائري

The reality of domestic violence with in Algerian society

تاريخ النشر: 2020/10/23

تاريخ القبول: 2020/09/27

تاريخ الإرسال: 2020/05/12

وهيبة صاحبي¹ سعاد مخلوف²¹ جامعة الحاج لخضر، باتنة 1- الجزائر، Email : sahbii.wahiba@gmail.com² جامعة الحاج لخضر باتنة 1- الجزائر، Email : souad832@yahoo.fr

الملخص:

تعتبر ظاهرة العنف الأسري مشكلة اجتماعية و أخلاقية بالدرجة الأولى تؤثر على المجتمع و تتأثر به. وعليه توصلت الدراسة إلى انه لابد من تضافر الجهود بين الأفراد و المؤسسات ذات العلاقة من خلال العمل وفق آليات واستراتيجيات تربوية ووقائية تهتم بقضية العنف الأسري، والعمل على إصدار التشريعات اللازمة و تفعيل دور الاستشاريين النفسانيين و التربويين بالعمل على تدريب الأسرة على كيفية مواجهة مشكلات العنف بالاعتماد على نشر الثقافة الضرورية حول الحياة الزوجية للحد من انتشار هذه الظاهرة.

الكلمات مفتاحية: العنف؛ الأسرة؛ العنف الأسري؛ المجتمع الجزائري

المؤلف المرسل: سعاد مخلوف: Email : souad832@yahoo.fr

Abstract:

The phenomenon of family violence is a social and ethical problem that primarily affects the society and is affected by it vice versa.

The study reached the necessity and the need to combine and unify efforts between individuals and related institutions through working in accordance with educational and preventive mechanisms and strategies concerned with the issue of family violence, as well as working on the necessary legislation and activating the role of psychological and educational counselors by working to train the family on how to deal with violence problems by relying on dissemination of the necessary culture about marital life to reduce the spread of this phenomenon.

Keywords: violence, family; Family violence; Algerian society.

مقدمة:

يمثل العنف الأسري سلوك مرفوضا لما له من انعكاسات سلبية على كيان وسلامة وأمن وحقوق أفرادها، وعلى الرغم من أن العنف الأسري من الظواهر التي تمتد جذورها في كل الأمم والثقافات والحضارات، ظلت سلوكا مرفوضا ومشينا في معظم تداعياته، ويشكل العنف الأسري تهديدا خطيرا لحقوق الإنسان خاصة للمرأة باعتبارها أكثر عنصرا معرضا للعنف وضحاياه، ولكنها لم تظهر على السطح بإلحاح إلا في سياق المد الجديد لتيارات عدة منها المناداة بحقوق الإنسان بوجه عام وحقوق المرأة بوجه خاص، وكذا المناداة بمناهضة التعصب والتحيز والتمييز بكافة أشكاله، والمطالبة بالمساواة لبعض الفئات التي من ضمنها النساء ونتيجة لذلك تغيرت نظرة المجتمعات الحديثة للعنف (دحام، ٢٠١٢)، واستقطبن اهتمام عالميا، من خلال عقد الندوات الدولية والابحاث والدراسات وكذا اهتمام الباحثين من علماء النفس والفلاسفة والأخصائيين الاجتماعيين من أجل السعي لإيجاد قوانين وتشريعات تحمي المرأة من أشكال العنف المتعدد وتدافع عن مكانتها وأدوارها في الحياة، ولقد تأخر علماء النفس والاجتماع في دراسة العنف الموجه ضد المرأة حتى عام ١٩٧٠، حيث كانت البدايات



مرتبطة بعلاجات العلاج النفس، حيث أشار الأطباء النفسيون في هذا السياق إلى تعرض النساء لكثير من أوجه الإساءة والعنف خاصة من قبل الذكور، سواء أكان الأب أو الزوج أو الأخ أو الابن في الأسرة كما أشاروا إلى فداحة الآثار التي تتركها هذه الممارسات العنيفة على المكون النفسي للمرأة وعلى جسدها. (كرادشة، ٢٠٠٩)

ويمكن القول أن العنف الأسري يعد ظاهرة ذات خصوصية تتعلق بالأسرة وحدها، وتحاط بالكثير من الحساسية والسرية، كذلك فإن ممارسة العنف ضد الزوجة كان يلقي قبولا اجتماعيا في إطار تأديب الزوج لأفراد أسرته، وعادة ما تقترب ممارسة العنف ضد المرأة بالإحجام على الموضوع نتيجة للمحاذير الاجتماعية والشبهات المحتملة التي قد تلتحق بالأسرة وعليه إحاطة مثل هذه الممارسات الغير سوية بكثير من الكتمان والسرية.

إن الإطار الأسري في المجتمعات النامية مازال حصنا منيعا تدور داخله أشكال مختلفة من الممارسات والأفعال التي يمكن أن يقال عنها بالأفعال العنيفة، حتى أن الكثير من هذه المجتمعات طورت صنيعا ثقافيا واجتماعيا وايدولوجيات وإستراتيجيات تبرر الكثير من أفعال العنف التي تقع في الأسرة، وعليه أصبحت مسألة العنف الأسري أكثر تعقيدا، وأصبحت دراستها وفهمها ضرورة ملحة تملها طبيعة التغيرات التي أصابت المجتمعات الإنسانية. (كرادشة، مرجع سابق)

وتسارعت وتيرها وعمقها وشموليتها، كيف لا ومعظم الأزواج يستملون حياتهم الزوجية بالكثير من المشاعر الإيجابية بغرض تحقيق التكيف والانسجام إلا أنها تنكسر وتحل محلها مشاعر الخوف وعدم الأمان، وبروز الكثير من أنماط التفاعل السلبي بين الزوجين، وبالتالي ينخرط الأزواج في دوامة من العنف المستمر، الذي يمكن إيقافه إلا من خلال فك هذا الاتحاد الزواجي.

والمجتمع الجزائري شأنه شأن بقية المجتمعات الأخرى، شهد هذه الظاهرة منذ سنوات، وتفاقت حدتها في بداية التسعينات ولاقت انتشارا واسعا فيه نتيجة لعدة عوامل متداخلة، وأصبحت الأسرة هي المنشأ الأساسي للعنف بجميع أنواعه، وعلى هذا



الأساس نحاول من خلال هذه الورقة البحثية وصف وتحليل ظاهرة العنف الأسري داخل المجتمع الجزائري، وما ينصب عنها من أبعاد ومظاهر تطرح اسباب العنف وآثاره على المرأة المتزوجة، مع محاولة طرح لبعض استراتيجيات العلاجية لهذه المشكلة، وعليه تتبلور محور اشكالتنا في التساؤل الرئيسي الاتي: ما واقع ظاهرة العنف الأسري داخل المجتمع الجزائري؟ وماهي أعم اليات واستراتيجيات المعالجة للحد من هذه الظاهرة؟.

أولاً- تحديد المصطلحات و المفاهيم الاساسية:

١- مفهوم العنف :

من الناحية اللغوية:

يعني: "الخرق بالأمر وقلة الرفق به، التعنيف يعني التوبيخ والتقريع واللوم. (ابن منظور، ١٩٩٢). فكلمة العنف في اللغة العربية تشير إذن إلى كل سلوك يتضمن معاني الشدة والقسوة والتوبيخ واللوم، وقد يكون العنف سلوك فعلي أو قولي أو رمزي.

أما الأصل اللاتيني لكلمة العنف هو الاستخدام غير المشروع للقوة المادية بأساليب متعددة لإلحاق الأذى بالأشخاص والإضرار بالممتلكات. (إبراهيم، ١٩٩٢). وفي المعجم الفلسفي العنف مضاد للرفق، ومرادف للشدة والقسوة، والعنيف هو المتصف بالعنف، فكل فعل شديد يخالف طبيعة الشيء ويكون مفروضاً عليه من خارج فهو بمعنى فعل عنيف. (صليبا، ١٩٨٢).

أما في العلوم الاجتماعية يعرف بأنه استخدام الضبط والقوة استخداما غير مشروع أو غير مطابق للقانون من شأنه التأثير على إرادة فرد ما. (بدوي، ١٩٨٦).

أما من الناحية الاصطلاحية :

العنف هو سمة ظاهرة أو عمل عنيف بالمعاني، وهو الاستعمال غير المشروع أو على الأقل غير القانوني للقوة، كما أنه تقارب أيضا بينه وبين الانتقام (الثأر) والذي يعني لهما اشتقاقاً عقاباً أو ثأراً لكن بنحو أخص وهي ردة فعل عفوية من الضمير الأخلاقي المهان الذي يطالب بمعاينة مجرميه. (لاند، التاريخ غير معروف).



أما منظمة الصحة العالمية عرفت العنف على انه الاستعمال المتعمد للقوة الفيزيكية المادية أو القوة سواء بالتهديد أو بالفعل، من قبل الشخص ضد نفسه أو ضد شخص آخر أو ضد مجموعة أو مجتمع، بحيث يؤدي إلى حدوث إصابة نفسية أو سوء النمو والحرمان، ومنه العنف الموجه نحو الذات والعنف بين الأشخاص، وهو العنف الأسري والمجتمعي والعنف الجماعي. (Sahuc C, 2006)

ويشير أحمد شفيق السكري إلى العنف على انه القسوة والممارسة المكثفة للقهر والقوة وعادة ما ينتج عنها إصابة أو تدمير، والتعبير "جرائم العنف" تتعلق بهذه الجرائم التي يحدث فيها الأذى جسدي أو تهديد أو القتل المتعمد والاعتصاب والهجوم أو الضرب. (السكري، ٢٠٠٠).

١- الأسرة:

يرى مصطفى الخشاب " بأن الأسرة هي الجماعة الإنسانية التنظيمية المكلفة بواجب الاستقرار وتطوير المجتمع " (الخباب، ١٩٨٥)

ومن هذا التعريف تبرز الأسرة على أنها جماعة بشرية منظمة الشكل من حيث الأدوار لكل فرد من أفرادها، وكذا تعمل على تطور وازدهار المجتمع بممارسة عملية تنشئة الأفراد الصالحين اجتماعيا من خلال مراعاة مستجدات التغير الاجتماعي.

في حين نجد "أحمد أحمد" يرى في كتابه الأسرة وتكوين الأسرة إلى أن: "الأسرة هي الوحدة الاجتماعية الأولى التي تهدف إلى المحافظة على النوع الإنساني، وتقوم على المقتضيات التي يرتضيها العقل الجمعي، والقواعد التي تقرها المجتمعات المختلفة" (أحمد، دس)

أما "محمود حسن" فيعرفها بأنها هي صورة التجمع الإنساني الأول وهي جماعة أولية، بمعنى أنها أساس الإنجاب والتطبيع الاجتماعي للجيل التالي، وهي كذلك الأصل الأول لعادات التعاون والتنافس التي ترتبط بإشباع الحاجات إلى الحب والأمن والمركز الاجتماعي.



ونجد هنا محمود حسن قد ربط مفهوم الأسرة بالوظائف التي تؤديها كوظيفة الإنجاب الأمن، المركز الاجتماعي وغيرها.

*غير أن: عبد المنعم شوقي" يعرفها بأنها: "نسق اجتماعي" يقوم على: (يوسف علي، ١٩٩٩)

- معيشة رجل وامرأة أو أكثر معا في مكان مشترك.

- قيام علاقات جنسية يقرها الدين والمجتمع.

- إنجاب الأطفال ورعايتهم.

- علاقات متينة تتسم بالخصوصية والاستمرارية لفترة طويلة.

- سلسلة من الحقوق والواجبات (حقوق الزوج والزوجة والأولاد) وواجباتهم إزاء بعضهم وإزاء الغير.

وبالتالي فقراءة عبد المنعم شوقي لمفهوم الأسرة شاملة على تحليل الجوانب المادية والمعنوية للأسرة، وهذا ما يتناسب مع البنية المجتمعية العربية غير أن "حسين عبد الحميد رشوان" يعرفها في كتابه "تطور النظم الاجتماعية وأثرها في الفرد والمجتمع" على أنها: "الوحدة الاجتماعية الأساسية في أي مجتمع تقوم نتيجة زواج رجل بامرأة أو أكثر على أساس الدخول في علاقات جنسية يقرها المجتمع والقانون والعادات، ويقيمون في مسكن واحد ويعيشون معيشة اقتصادية واحدة بين أعضاء هذه الوحدة الاجتماعية كترعاية الأطفال الذين يأتون نتيجة هذه العلاقات أو رعاية الأطفال المتبنين" (رشوان، ٢٠٠٣).

من خلال ما سبق يمكن القول أن الأسرة ليست أساس وجود وبناء المجتمع فحسب، بل تعمل على نقل الأخلاق والقيم والضوابط والسلوك وتحدد الإطار الذي يتلقى فيه الإنسان أول دروس الحياة الاجتماعية.



٣- العنف الأسري:

لقد اختلفت المصطلحات والمفاهيم التي تشير إلى ظاهرة العنف الأسري حسب المرجعيات النظرية المختلفة لكل باحث، وكذا المجال الذي تدرس فيه الظاهرة. فيعرف على أنه أحد أنماط السلوك العدواني الذي ينتج عن وجود علاقات غير متكافئة داخل الأسرة مما يجعل الطرف الأقوى في الأسرة ينتهك بدنيا أو لفظيا حقوق الطرف الأضعف. (عبد الواحد، ١٩٨٣).

كما عرفه إجلال إسماعيل حلمي على أنه ممارسة القوة البدنية لإنزال الأذى بالأشخاص أو الممتلكات كما أنه الفعل أو المعاملة التي تحدث ضررا جسمانيا أو التدخل في الحرية الشخصية. (إسماعيل حلمي، ١٩٩٩).

أما طه عبد العظيم حسين عرفه على أنه العنف الذي يحدث غالبا في محيط الأسرة ويشمل هذا العنف إساءة معاملة الزوجة وإساءة معاملة الطفل، وإساءة معاملة كبار السن، وفي المقابل هناك ما يعرف بالعنف المجتمعي وهو عنف يقع على الآخرين خارج المنزل بين الأشخاص لا توجد صلة ب صلة قرابة بينهم بمعنى عبارة عن أي تهديد أو إساءة جسدية أو نفسية أو جنسية تتم بين أعضاء الأسرة فهو سلوك يرمي عن قصد وعمد على المعتدي وإلحاق الضرر بالضحية. (عبد العظيم حسين، ٢٠٠٨)

وبالتالي فالعنف الأسري يشير إلى الإضرار بالمرأة أو الطفل، وقد يكون هذا العنف ماديا باستخدام القوة، أو معنوي من خلال استخدام الإهانة والسب والشتم والتجريح، ويحدث هذا في إطار علاقة مباشرة من المعتدي و الضحية، أو في إطار علاقة غير مباشرة لطرف ثالث يعيش وضعيات العنف دون أن يتعرض لها مباشرة.

ثالثا- أشكال العنف الأسري داخل المجتمع الجزائري:

تتعدد صور السلوك العنيف التي تندرج في إطار العنف الأسري، كما تتعدد المعايير التي يتم على أساسها تحديد أشكال العنف الأسري، حيث يقسم العنف إلى مجموعة أشكال منها:



١- العنف الجسدي la violence physique:

ويعد هذا العنف من أكثر أشكال العنف انتشارا لما يخلفه من آثار مادية واضحة على جسد الضحية، وتشمل إساءة المعاملة الجسدية استخدام القوة غير المناسبة كاللكم، العض أو الحرق، الخنق واستخدام الأدوات الحادة التي تترك ندوبا على الشخصية داخليا وعلى أعضاء الجسم كالكدومات والجروح المختلفة،

وقد شهد العالم ارتفاعا كبيرا في معدلات هذا الشكل من العنف خلال العشرين سنة الأخيرة، مما اضطر الراي العام والجهات المسؤولة في المجتمع إلى الاهتمام به والتفكير في إيجاد حل سريع للحد من قوة انتشاره، فقد ذكرت منظمة الصحة العالمية OMS بأن ثلثي نساء العالم يتعرضن للإساءة والأذى من جراء العنف داخل المنزل، كما أفاد البنك الدولي بأن ٢٠% من نساء العالم تعرضن للعنف الجسدي، أما في الدول العربية فإن المعلومات الواردة في التقرير الذي أعدته اللجنة الإعلامية لقمة المرأة العربية سنة ٢٠٠١ يؤكد أن: ٧ إناث من بين ١٠ تعرضن للضرب في المغرب.

٦٤% من النساء تعرضن للضرب في الأردن واليمن. (ابن فرحات، ٢٠١٦-٢٠١٧)

أما في الجزائر فقد أوضحت نتائج دراسات أجرتها وزارة الصحة وإصلاح المستشفيات بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة في الجزائر، أنه خلال سنتي ٢٠١٢-٢٠١٣ أقرت بأن ٢٣% من الأطفال يتعرضون لعقوبات جسدية خطيرة، أما نسبة ٧١% تعرضوا لعقوبات جسدية خفيفة.

كما أكدت تصريحات الشرطة تسجيل ٦١٥١ حالة من الأطفال تعرضوا للعنف بمختلف أشكاله خلال سنة ٢٠١٤، حيث يوجد العنف الجسدي في المقدمة بـ ٣١٠٠ حالة أي بنسبة ٦٠% من مجموع الحالات.

وبالتالي يمكن القول أن هذه الظاهرة استفحلت بالمجتمع الجزائري وضربت بجذورها إلى أعماقه، ناهيك عن بعض الحالات الغير المعلن عنها وذلك لاعتبارات كثيرة داخل المجتمع، ونتيجة لأن هذا النوع من العنف يخلف أثارا على الضحية يمكن



ملاحظتها فقد يستخدمونها كدليل لإدانة الجاني أو طلب التدخل من طرف المصالح المعنية.

٢ - العنف النفسي la violence psychologique:

يعتبر العنف النفسي أكثر أنواع العنف الأسري صعوبة في القياس والتحديد وتتبع آثاره، نظرا لارتباطه بالمشاعر والأحاسيس فهو مفهوم التغلب عليه الذاتية، كما أنه غير قابل للقياس لصعوبة قياس الأحاسيس للفرد المعرض له، فهو عنف غير محسوس وليس له أي أثر واضح للعيان وبالتالي لا يمكن إثباته.

والعنف النفسي هو كل فعل يهدف إلى الإذلال والمس بالآخر في توازنه النفسي والعقلي وفي تقديره وثقته بذاته، ويحدث من خلال اعتماد المعتدي على سلسلة من المواقف والعبارات الجارحة والمهينة في حق الضحية، وغالبا ما تمتد آثاره في خطورتها لتتجاوز آثار العنف الجسدي والعنف الجنسي، وقد شهدت الأسر الجزائرية انتشاراً واسعاً لهذا النوع من العنف، غير أنه يصعب تحديد الحالات التي تعرضت له إحصائياً باعتبار أن الكثير من الضحايا لا يعترفون إلا بالعنف الجسدي، وعليه سجلت مصالح الأمن الوطني خلال سنة ٢٠١١ أزيد من ١٢ ألف حالة عنف ضد المرأة، بينما وصل خلال سنة ٢٠١٤ إلى ٤١١٣ حالة اعتداء ضد المرأة متبوعة بسوء التفاهم ب٢٤٠٦ حالة تليها دوافع مالية ب ٢٥٦ حالة، ثم دافع الجنس ب ٢٠١٠ حالة وأضافت أن الإحصائيات المسجلة تبين أن أغلب أماكن الاعتداءات هي البيت ب ٣٣١٢ حالة متبوع بالشارع ب ١٩٦٠ حالة ثم بالمحيط المهني ب ١٥٦ حالة (الموقع الالكتروني على الخط :

<http://www.aps.dz/ar./societe/10109> تصفح يوم ٦-٠٨-٢٠١٩)

٣-العنف الجنسي:

يعتبر أخطر أنواع العنف الذي يتعرض له المرأة والأطفال بسبب عمق آثاره النفسية، كما أن مثل هذا النوع من العنف يبقى في طي الكتمان خلف الأبواب الموصدة، وهو عادة ما يكون بالاغتصاب الذي يعني إجبار الضحية على ممارسة الجنس من غير رغبتها، ومن أشكاله نجد العنف الجنسي المتجه من قبل الزوج اتجاه زوجته



فيسيء معاملتها جنسيا، على أنها تعتبر متعة جنسية وإجبارها على ممارسة الجنس ودم أسلوهم الجنسي لإذلالها وتحقير شأنها، إضافة إلى أشكال أخرى من العنف تتعدى ممارسات الزوج الجنسية غير المقبولة ضد الزوجة ليأخذ مسارات واتجاهات أخرى متعددة يشارك فيها الذكور الآخرين في الأسرة، إذ يمارس هذا النمط من العنف على الأطفال (كرادشة، مرجع سابق)، والذي يعرف على أنه دخول بالغين بأولاد غير ناضجين وغير واعين لطبيعة العلاقة، وإذا ما تم داخل إطار العائلة من أشخاص محرمين على الطفل فيعتبر خرق ونقد للطابع المجتمعي ويسمى سفاح القربى، وهناك من يطلق عليه عبارة زنى المحارم والذي يحدث من خلاله العنف الجنسي ضد الطفل من قبل أشخاص محرمين تربطهم به رابطة الدم كالأب أو الأم أو الأخوة أو حتى العم، والخال... وهنا تمكن الخطورة على الطفل في كون أن الطفل يفقد الأمن والثقة من مصادر كانت من المفروض للراحة والطمأنينة وعليه يصبح مصدر الخطر داخل الأسرة، وهذا ما أكدته الهيئة الوطنية لترقية الصحة في الجزائر أنها سجلت ١٠ آلاف حالة سوء معاملة للأطفال خلال السنوات الأخيرة ومن بينها يوجد ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ حالة تتعلق بالاعتداءات الجنسية مشيرا إلى أن ٨٦% تتم على مستوى العائلة (الموقع الإلكتروني على الخط : www.tsa.algerie.com تصفح يوم ٠٩-٠٨-٢٠١٩).

٤- العنف اللفظي:

من أكثر الأنواع شيوعا واستخداما داخل الأسرة ويتميز بنسبته وتباينه، وهو أشد أنواع العنف خطرا على الصحة النفسية للزوجة والأبناء مع أنه لا يترك أثارا مادية واضحة للعيان، فالإساءة اللفظية تتضمن الازدراء والسخرية والاستهزاء والسب، وبالتالي الألفاظ المستخدمة فيه تسيء إلى شخصية الفرد ومفهومه عن ذاته وتحط من كرامته الإنسانية.

وقد بينت الدراسات التي أقيمت حوله أنه منتشر بكثرة داخل المجتمعات الجزائرية إلا أنه لا يعيرونه أي اهتمام خاصة عند النساء فصرحن أنهن يتعرضن بشكل دائم إلى الضغوطات النفسية المختلفة كالتهديد بالقتل والإنتحار والرمي بالشارع...



٥ -العنف الاقتصادي:

يعتبر مستوى مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي ضعيف في اغلب المجتمعات الإنسانية، وهذا يبقي المرأة في كثير المجتمعات في حالة مستمرة من الاعتماد أو العوز والفقر نتيجة لعدم مشاركتها الفعالة في انشاط الاقتصادي وعدم اكتساب دخل مقبول ومنظم، وحتى إذا كانت المرأة تحصل على دخل محترم فتمارس عليها الرقابة الاقتصادية لسلب ممتلكاتها والقضاء على إمكانياتها واستقلالها المادي، وذلك بصرف أجر المرأة على مستلزمات البيت سواء برغبتها أو دون رغبتها.

وبالتالي ممارسة العنف الاقتصادي على المرأة يأخذ صورا مختلفة منها:

- فرض الرقابة المهنية والاقتصادية على الزوجة.
- الاستحواذ على مرتب الزوجة داخل الأسرة.
- منع الفتاة من الزواج من أجل راتبها.
- استخدام اسم الزوجة في المعاملات التجارية والاقتراض من البنوك وتعرضها للمساءلة أو حتى السجن عند رفض التسديد.
- حرمان الزوجة في حالة عدم رضوخها لهذه المتطلبات من مستلزمات الاسرة الرئيسية كالمأكل والملبس.

ثالثا- الأطراف الداخلة في معاملة العنف الأسري:

نحاول من خلال هذا العنصر تحديد الأشخاص الممكن أن يكونوا أكثر تعرضا للعنف ضمن نطاق الأسرة وأطراف هذه الظاهرة، كما يحدد المسارات التي يمكن أن يأخذها اتجاه العنف الأسري وهي كالآتي:

١- العنف الموجه ضد الزوجة:

وهو من أكثر أشكال العنف شيوعا حيث تواصل نمطه عبر قرون عديدة، وهو يكون إما عنف جسدي أو عنف جنسي أو عنف لفظي أو اقتصادي كما أسلفنا الذكر.



وتعد الرواسب الاجتماعية والثقافية لمثل هذه الممارسات ماثلة في وقتنا الحاضر حتى وإن عتارها بعض التغيير، حيث تتعرض المرأة للعنف في أغلب مراحل حياتها، وحتى قبل زواجها فهي تعنف من طرف الأخوة والأب.

وعليه تشير الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٩٣ إلى أن العنف ضد الزوجة يتسبب في إيذاء أو ألم جسدي أو جنسي أو نفسي أو الضغط و الحرمان التعسفي للحريات، سواء حدث في إطار الحياة العامة أو الخاصة (منظمة الأمم المتحدة، ١٩٩٣).

وما يساعد في انتشار هذه الظاهرة هي النظرة الدونية السائدة في بعض المجتمعات اتجاه المرأة، على أنها مخلوق ضعيف غير قادر على اتخاذ قرارات سليمة، مما يدفع البعض إلى ممارسة العنف ضدها بحجة سعيهم لتقويمها.

ومنعها من الوقوع في الخطأ، ما يدفع البعض إلى التسلط و السيطرة على المرأة يضاف إلى ذلك الأحوال الاقتصادية السيئة والمشكلات الأسرية وإدمان الكحول. (الخطيب، ٢٠٠٥)

٢- العنف الموجه ضد الزوج:

وهو الاتجاه الأقل انتشارا في المجتمعات الإنسانية، ويبدو وفي بعض الحالات كنتاج أو ردة فعل على عنف الرجل ضد المرأة وأنه نابع من حرص المرأة على الخروج من أطر أو نفق الحصار والقهر التاريخي والكبت والاضطهاد الذي مارسه عليها المجتمعات الذكورية، فنجد بعض النساء تتوجه نحو الزوج بسلوك يشوبه كثير من العنف والعدوانية كلما سمحت لها الظروف (كرادشة، مرجع سابق)، كرد فعل على ممارسات القهر الذي مارسه الرجل ضدها، لذلك أصبحت هذه الظاهرة خطيرة داخل مجتمع يسوده قيم دينية خاصة، وأن مفهوم العنف ظل مرتبط بالرجل وسيطرة الذكورة لفترات طويلة، إلا أن هذه الظاهرة غير قابلة للإثبات رغم وجودها باعتبار الموضوع حساس يمس بكرامة الرجل ورجولته لجملة أسباب منها:



- الخوف من النظرة السلبية للمجتمع تجاه الرجل لذلك لا يرضى بالإبلاغ عما تعرض إليه من عنف أسري.
- يسعى الرجل إلى إخفاء ما وقع عليه من اعتداء خاصة إذا ما تعرض لعنف نفسي أو عاطفي لا يترك أثرا ماديا.
- عدم اهتمام مؤسسات العدالة الجنائية بضحايا العنف الأسري ضد الرجل بحجة قدرته على الدفاع عن نفسه.
- قدرة الرجل على الصبر وتحمل الألم تدفعه إلى الصمت وعدم الإبلاغ.
- إن صابات الرجل يمكن تبريرها بأسباب مختلفة تتعلق بعمله أو بنشاطه خارج المنزل، أما إصابة المرأة فغالبا ما يتبادر للذهن أنها ناتجة عن عنف أسري.(الجبرين، ٢٠٠٥).

٣- العنف الموجه من الآباء ضد الأبناء:

بدأ الاهتمام بقضية إيذاء الأطفال خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وازداد الاهتمام بها خلال العقد الأخيرين، ولا سيما عند إبرام اتفاقية حقوق الطفل عام ١٩٨٩م، التي انضمت إليها معظم دول العالم.

والطفل حسب المادة الأولى من الاتفاقية هو: كل إنسان دون الثامنة عشر من عمره ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المطبق على الطفل.(اتفاقية حقوق الطفل، المادة ١).

إن الكثير من الأطفال معرضون لأشكال مختلفة من العنف تصدر من الأسرة اتجاههم مما يتسبب في إلحاق الضرر بهم جسديا ونفسيا وجنسيا هذا بشكل مباشر، كما يتعرضون للعنف بشكل غير مباشر من خلال مشاهدتهم للعنف الواقع من أحد أفراد الأسرة على آخر من نفس الأسرة.



وعلى الرغم من خطورة ظاهرة العنف الأسري ضد الأطفال، فإن تحديد الحجم الحقيقي لهذه الظاهرة أمر في غاية الصعوبة، وذلك لصغر سن الضحايا وقلة درايتهم وكذا عدم قدرتهم على إبلاغ الجهات المختصة.

ونجد مجموعة من العوامل تضافرت في بروز هذه الظاهرة كغياب الوعي وانخفاض خصائص الأزواج الاجتماعية والاقتصادية، وعدم الاطلاع على الأساليب الحديثة في التربية، كما أن الكثير من علماء الاجتماع قدموا أسبابا أخرى لتأجيج هذه الظاهرة كال فقر والبطالة، وغياب النمط الديمقراطي في الحياة العامة، وكذا تغييب أسلوب الحوار والجدل في إدارة الصراع مع الأبناء.

أما فيما يخص العنف الموجه من الزوجة للأبناء ففسر وجوده في أوقات مبكرة من مراحل تكوين الأسرة، وهذا لأجل صقل شخصية الأبناء وخلق فرد متكيف مع المنظومة القيمية التي يقرها المجتمع.

٤- العنف المعاكس أي الموجه من الأبناء ضد الآباء:

وهو نمط من العنف نادرا جدا وقل ما نجده داخل المجتمعات الإنسانية، وهو ينتشر خاصة في المجتمعات التي تفتقد للمعيارية ويسودها ظاهرة التفكك الأسري، أو عندما تضعف الروابط الاجتماعية والخلقية بين السكان.

كما نجد أن البطالة والفقر والجهل من أهم العوامل المؤدية إلى بروز هذه الظاهرة وهي تسهم في تأجيج بروز مثل هذا النمط من العنف.

٥ -العنف الموجه ضد كبار السن:

وهو يعتبر من أسوأ أنواع العنف كونه يقترب بانعدام البعد الخلقي والقيمي لدى الأفراد الذين يمارسون مثل هذا النوع من العنف، وبالتالي يتعرض المسن إلى أنواع مختلفة من العنف الأسري يسبب لهم درجات مختلفة من الأذى الجسدي أو النفسي أو الجنسي، وفي الغالب تبقى هذه الممارسات في طي الكتمان لأسباب تربطهم بتقدم السن والاعتماد الكامل على أفراد الأسرة في تلبية احتياجاتهم، وكذا تجنب أفراد الأسرة من



المساءلة أمام القانون، ويتضمن هذا النمط من العنف معاملة كبار السن كمخلوقات منتهية الصلاحية خالية من المشاعر والأحاسيس في وقت يكونوا فيه من المفروض بأمس الحاجة إلى الرعاية النفسية والاجتماعية والبدنية من قبل أفراد الأسرة، ونجد أن أكثر أنواع العنف الممارس ضد كبار السن في مجتمعاتنا العربية هو العنف النفسي واللفظي وساعدت في بروز هذا النوع من العنف جملة من التغيرات مما عززت تضيق الخناق عليهم وتقليص مكانتهم وأدوارهم، لتصبح محدودة ومقننة بسبب محدودية مسؤولياتهم ومحدودية التوقعات الاجتماعية منهم، ما أدى إلى شعور المسن بالوحدة والانعزال و التهميش داخل الأسرة خاصة في ظل إخفاف شبكة العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع في تقديم الدعم الاجتماعي والنفسي اللازم للمسن، ما اسهم في تفاقم مشاكلهم داخل مجتمعاتهم.

رابعا- الأسباب الكامنة وراء بروز اظاهرة العنف الأسري:

يصعب تحديد الأسباب الحقيقية الكامنة وراء بروز هذا النوع من العنف و التأكيد على ان سبب أو عامل يعينه كان المسؤول عن ظهوره وانتشاره، وإهمال المتغيرات الأخرى.

ومن بعض الأسباب التي أدت إلى بروز العنف الأسري نجد:

١- الأسباب الاجتماعية:

أ- التنشئة الأسرية:

تعد الأسباب الاجتماعية من أهم المؤثرات في وجود العنف الأسري، وهي تتعلق بطريقة التنشئة الاجتماعية والوسائل المتبعة في أداء هذا الدور من طرف الأسرة، فكثيرا ما تعتمد على أسلوب الضرب والترهيب في الصغر كوسيلة لذلك، وتعتبر من أخطر أساليب التربية لأنها تعتمد على القسوة في المعاملة من قبل الأهل، ما ينعكس على الجانب النفسي للطفل في الصغر و بعدها تبدو واضحة خلال معاملته للآخرين في الكبر، وبالتالي عملية التنشئة الأسرية تسهم بأبعادها الاجتماعية والنفسية والثقافية



بشكل كبير في تشكيل الأفعال العنيفة ضمن منظومته واعتبارها سلوك مبررا لخفض حدة الصراع داخل الأسرة وبالتالي تغرس في عقلية الفرد سلوك العنف كنهج واستراتيجية لحل الخلافات داخل الأسرة، والدخول في حلقات مغلقة ومستمرة من الصراعات.

كما أن الاختلافات الحاصلة بين الأجيال وبين الذكور والإناث في الأسرة تؤدي إلى تضارب في الأفكار والاتجاهات والتي تؤدي إلى نشوء الصراعات داخل الأسرة.

● تدني المستوى التعليمي والفقر والبطالة: أكدت الكثير من الدراسات الاجتماعية أن ممارسة العنف داخل الأسرة تكثر خاصة لدى الأسر الفقيرة والأمية، باعتبارها أقل دخلا وتعلّما كما أن الأزواج الذكور في الطبقة الدنيا لديهم عادة تقدير متدني للذات وصورة ذهنية مشوهة عن النفس، وذلك سبب عدم قدرتهم على إنجاز ما هو متوقع منهم. (كرادشة، مرجع سابق)

● عدم الرضى الوظيفي خاصة من قبل الزوج: وفي هذه الحالة نجده يسلك سلوك عنيفا لتفريغ مشاعر الضغط والإحباط الوظيفي، وغالبا ما يقترن بذلك مشاعر من خيبة الأمل تجاه الحياة، بما في ذلك اتجاه الزوجة والأطفال داخل الأسرة، ما يجعله يحس بمستوى عالي من القلق وفقدان الأمن الشخصي.

● تدني مهارات الاتصال الاجتماعي، والإدمان على شرب الكحول: حيث أكدت الكثير من الدراسات الاجتماعية تلازم فقدان مهارات الاتصال الاجتماعي وتناول الكحول وارتفاع نسبتهما في الدم مع عدم قدرة الفرد على السيطرة على انفعالاته وفي تفجير السلوك العنيف في الأسرة.

● المفاهيم الخاطئة: تسهم المفاهيم الخاطئة والمواقف التقليدية الداعمة لعدم التوازن في القوة والنفوذ والاعتبار بين الذكور والإناث إلى بروز ظاهرة العنف داخل الأسرة بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة. فيعنف الرجل المرأة باعتبارها ملك له، كما له الحق الكامل في السلطة داخل المنزل، وهو السيد المطاع وله الحق في ضرب زوجته وأبنائه، وأن العنف سلوك مقبول يقوم به



الرجل لتفريغ إحباطه وحل مشاكله الشخصية، وبالتالي الاعتقاد بالمفاهيم الخاطئة داخل الأسرة تعتبر من دوافع بروز العنف داخلها.

● كثرة الأطفال في الأسرة: إن الأسر ذات العدد الكبير للأطفال يزيد من أعبائها ومتطلباتها سواء المادية أو غير المادية، ما تولد فيها صراعا وتنافسا حادا على الموارد المحدودة داخل الأسرة خاصة الفقيرة منها، والغير القادرة على تلبية الاحتياجات والمتطلبات اليومية لأفرادها، ما يزيد من حدة الصراع والتوتر داخل هذا النوع من الأسر.

٢- الأسباب الثقافية:

أ- العادات والتقاليد: إن اختلاف العادات والتقاليد داخل المجتمع الواحد يساهم في اللجوء إلى استعمال العنف بدل الحوار، حيث يقوم الرجل بممارسة العنف ضد المرأة تحت غطاء هذه العادات كمسألة الشرف التي اعتبرت أفضل الحجج المعتمدة في الدفاع عن المتهمين في قضايا قتل الزوجات وتزييف وعي المرأة وإبقاء علاقتها بالزوج قائمة على السيطرة والإخضاع أو لسلطة منظومة القيم والعادات والتقاليد المتحيزة بأغلبها إلى قيم الذكورة. كما تلعب الثقافة السائدة دورا هاما في تشجيع ممارسة العنف الأسري وأكثر ما يعزز دور الأبعاد الثقافية في ظهور العنف بكل تجلياته تلك القيم التي تسود المجتمعات الذكورية المغلقة التي يقوم على تعظيم الذكورة مقابل التحسيس من قيمة الأنوثة، إذ تسمح المعايير الاجتماعية للمرأة بأن تكون سلبية ومنقادة للرجل وقانعة بسيطرة الذكر، ما يبرز زيادة مظاهر العنف الأسري وهذا ما أكدته الشواخص الاجتماعية على وجود ممارسات للعنف ضد المرأة والتي تتضمن مؤشرات واضحة حول حالات التهميش والتبخيس والاستيلاء والمتمثلة في (كرادشة، مرجع سابق):

١- عدم أحقية المرأة بالإرث والتحايل على إرثها.

٢- مازالت النساء يتزوجن بدون موافقتهن، وليس لهن الحرية في التعبير عن آرائهن، خاصة فينا يتعلق بقرارات ذات الصلة بحياتهن ومستقبلهن.



٣- مازالت الكثير من النساء يتعرضن لأنواع شتى من التمييز في أماكن عملهن سواء فيما يتعلق (بالأجور، أو الإجازات أو حقوق العمل والترقية...).

٤- مازالت الكثير من النساء يتعرضن لحالات من الاختزال والتهميش لمكانتهن وأدوارهن، ومحاصرات بمكانات وأدوار تقليدية قائمة على الحمل والإنجاب والعناية بالزوج وتربية الأطفال.

ب-وسائل الإعلام: يعتبر الإعلام من أهم الوسائل التي من خلالها يتم تغيير وتعديل الموروث الاجتماعي فقد يكون منفعة وخير للمجتمع ويعمل على ضمان استقراره وتطوره، كما يعمل كذلك على تدميره ونزع مبادئه وقيمه.

فقد بينت بعض الدراسات بأن البرامج الإعلامية وما تتضمنه من رسائل يتعرض لها أفراد المجتمع من مشاهدات وصور متكررة للعنف تحوي تقنيات متطورة، تهر المشاهد وتجذبه وتجعله يصدق ويقتدي بما يراه، وبالتالي تلعب وسائل الإعلام دورا كبيرا في مأسسة ثقافة العنف في المجتمع وبلورة الكثير من المواقف والاتجاهات الملازمة لها.

كما لعبت الدراما أيضا دورا كبيرا في إبراز الصراعات الأسرية من خلال توضيح المواقف الصراعية بمزيد من العنف والتعصب، ما يعطي انطبعا وتبريرا للأبناء بأنه أسلوب طبيعي يقتدى به.

ويؤكد حلمي سالم في مقال حول دور وسائل الإعلان في التوعية في مجال مكافحة العنف على أنه هناك دراسة حول سلوكيات التي يكتسبها الأطفال من التعرض للعنف في التلفزيون أجريت على عينة من الآباء والأمهات، أشارت فيها النتائج إلى أن التلفزيون يعد من أكثر وسائل الإعلام المسؤولة على اكتساب الطفل للعنف، وتبين النتائج أن المواد الأجنبية هي الأكثر في المساعدة على نشر العنف لدى الأطفال، حيث يكثر فيها عرض أساليب القتل والإحراق بالآخرين واستخدام القوة في تحقيق الأهداف، وأصبحت وسائل الإعلام مشحونة بمحتوى عنفي حقيقي يتفنن الإعلاميون في السبق والتركيز على المشاهدة الأكثر هولا وقدرة على إحداث الصدمة الإدراكية فتقدم



وكانها حقيقة قائمة بذاتها. الموقع الالكتروني على الخط
<https://m.annaba.org.studies>، تصفح يوم ١٢-١٠-٢٠١٩)

وبالتالي للإعلام دور كبير في نشر ظاهرة العنف الأسري، والتأثير على نفسية الأطفال خاصة، ما يمني لديهم السلوك العدواني والمنحرفون ن يتحول مع مرور الوقت إلى أفعال ملموسة كارتكاب الجرائم، السرقة، المخدرات...

٣- الأسباب الاقتصادية: ترتبط المشكلات الأسرية المؤدية إلى المشاجرات والنزاعات إلى أسباب اقتصادية بعضها مرتبط بالوضع العام للمجتمع وبعضها مرتبط بالأسرة وأفرادها، وتأخذ المشكلات الاقتصادية صورا مختلفة تؤدي إلى العنف الأسري منها البطالة وزيادة الأعباء الأسرية وتراكم الديون، والظروف المعيشية الصعبة والخلافات الأسرية بين أفراد الأسرة حول كيفية إدارة موارد الأسرة المالية. (قاسم، ٢٠٠٥)

والكثير من الدول مازالت تعاني من ضعف الاقتصاد وانتشار الفقر والبطالة وغلاء للمعيشة، ما أثر ذلك على مستوى معيشة الأفراد في رفع مستوى الإحباط والاكئاب والأمراض النفسية بسبب قلة فرص العمل وضعف الراتب الذي أصبح لا يلي أدنى متطلبات الحياة اليومية.

وعليه أكدت الكثير من الدراسات العلمية في إحدى نتائجها أن الفقر يؤدي للعنف الأسري كتعبير صارخ عن عجزه أما الضواغط الاقتصادية التي تعترض حياتهم تتمثل في عدم قدرتهم على القيام بتوقعات الدور.

خامسا- آثار ونتائج العنف الأسري على المجتمع:

تتعرض المرأة وأطفالها للكثير من أشكال المخاطر في أسرة يسودها العنف باعتباره اللغة الوحيدة للحوار والتفاهم، ما يترك أثارا نفسية وجسمية وسلوكية وروحية ومعنوية لديهم ما يشعرهم بالعزلة وعدم التكيف داخل مجتمعاتهم. ويمكن تصنيف آثاره ونتائجه إلى:



١-النتائج المتعلقة بالجانب الجسدي: من أكثر نتائج العنف الممارس داخل الأسرة وضوحا لدى الأفراد المعنفين ظهور كدمات في الوجه والجسم والعيون وكسر العظام وغيرها من الإصابات الجسمية التي تجعلهم يعانون من أضرار جسمية، فالبنسبة للزوجة ضحية العنف المستمر يلجأ الزوج العنيف إلى استخدام كافة الوسائل لإخضاعها كاللكم والركل وسحبها من شعرها وحرقها ومحاولة قتلها، وضمن هذه الأوضاع التي يمكن أن تمر بها المرأة فإنها تتعمق معاناتها خاصة الجسدية والنفسية منها كالقلق الدائم الذي قد يؤدي بها إلى الانهيار العصبي، فالزوج العنيف أو المعتدي بصورة عامة قد يمتد سلوكه العنيف ليصيب الأطفال، ما يجعلهم في الأسرة موضوعا لعنف الزوج وضحايا مفترضين لممارسات العنف وانعكاساته حيث أشارت العديد من الدراسات إلى أن هناك علاقة بين سوء تكييف الطفل الاجتماعي وتعرضه أو مشاهدته للممارسات العنف داخل الأسرة.

فالأطفال المعرضون للعنف يعانون من مشكلات طبية وصحية خاصة الجسمية منها فنجد الكدمات هي أكثر أنواع الإصابة الجسمية المرتبطة بالعنف الجسدي، والتي تسبب له اضطرابات في الأكل والنوم وأضرار فيزيولوجية تؤثر في نموهم الجسدي والعقلي مستقبلا.

٢ -النتائج المتعلقة بالجانب النفسي: بينت الكثير من الدراسات أن للعنف الأسري تأثيرات نفسية سلبية على المدى الطويل على الأفراد، والتي يتسبب فيها الخوف الدائم الذي يشعر به الضحايا، حيث أن الأزواج العنيفين يستخدمون وسائل متعددة لإضعاف الثقة بالنفس لدى زوجاتهم كاستعمال الإهانة والتهديد للتقليل من شأنهن و، كذا لومهن وانتقادهن بشكل مستمر وهذا ما يخلق لديهن أمراض نفسية مختلفة كالخوف، وعدم الثقة في النفس، الضغط، اليأس والقلق...

كما أكدت البحوث على أن أغلبية الأمراض النفسية للطفل كالاضطراب والمرض النفسي ناتج عن المشاكل النفسية التي تحصل بين والديه، ما يؤثر على تصرفاتهم



وسلوكاتهم اليومية كصعوبة النوم وقلة الشهية، فضلا عن السلوكيات طويلة الأمد كالتورط في المخدرات والتسرب المدرسي وغيرها من السلوكيات السلبية.

٣- النتائج المتعلقة بالجانب الاجتماعي: إن تزايد حالات العنف الأسري يعود إلى غياب ثقافة الحوار والتواصل داخل البيت الواحد، و أن العنف بين الأزواج على وجه الخصوص يقع نتيجة الخلط في المفاهيم ما بين التقويم والقوة المفرطة، فبعدما كان الزواج من أهم وأقدم النظم الاجتماعية التي تقوم عليها الأسرة وضرورة أفرزتها الطبيعة البيولوجية والاجتماعية للمحافظة على وجود المجتمع الإنساني واستمراره وتنظيم العلاقة بين الذكر والأنثى وفق الطرق والإجراءات التي يقرها المجتمع، أصبح الطلاق أو الانفصال والهجر أهم السبل لانحلال الاتحادات الزوجية ويصبح كل فرد فيها يبحث عن النجاة من هذا الوضع المملء بالمشاكل والإحباطات اليومية، حيث أكدت الأرقام الرسمية المقدمة من تنامي ظاهرة الطلاق في الجزائر بشكل تصاعدي في السنوات الأخيرة إذ انتقلت من ٥٤ ألفا و٨٢٦ في ٢٠١٢ إلى ٥٤ ألفا و٩٨٥ في ٢٠١٣ و٥٧ ألفا و٤٦١ في ٢٠١٤ و٦٥ ألفا في ٢٠١٥ وسجلت سنة ٢٠١٦ العدد الأكبر في حالات الطلاق بالجزائر وصلت إلى ٧٠ ألف حالة خلال سنة ٢٠١٨، ما جعل الجزائر تحتل المرتبة ٨ عربيا و٧٣ عالميا. (الموقع الإلكتروني على الخط: <https://hal-ain.com/article/divorce-m-algerie> تصفح يوم ٢٨-١٩-٢٠١٩).

وأفادت بذلك الدراسات التربوية أن التفكك الأسري وفي مقدمته الطلاق مسؤول عن الشذوذ والانحراف في السلوك لدى الأطفال وكذا الهروب من المدارس وتدني التحصيل الدراسي لهم، والتشرد وارتكاب الجرائم والسرقات، وبالتالي يعتبر العنف وما يقترن به من ممارسات هو المساهم الأول في حدوث ظاهرة التفكك الأسري والانفصال وتفكك الاتحادات الزوجية وانتشارها في المجتمع.

٤- النتائج المتعلقة بالجانب الاقتصادي: يرى العديد من الباحثين في العلوم الاجتماعية أن الوضع اللإنساني الذي تعيشه المرأة في المجتمع ما هو إلا ناتج عن وضعها الاقتصادي السيئ الذي يكاد أن يكون المسؤول عن جميع أوضاعها، لذلك نجد أن



العنف الممارس على المرأة بشكل رئيسي وعلى الأطفال داخل الأسرة، لا يعكس في الحقيقة حجم العنف المعنوي والاجتماعي فحسب بل أيضا حجم العنف الاقتصادي (الموقع الإلكتروني على الخط: www.m.ahewar.org تصفح يوم ١٥-١٠-٢٠١٩)، وبما يحدثه من خلل واضطرابات في البنية الاقتصادية.

وبالتالي يصبح العنف مسؤولا عن إعاقة متطلبات التنمية بدافع الأيدي العاملة الغير ماهرة لسوق العمل، وكذا المعاملة المجحفة في حقهم وبالتالي عدم استفادة الدولة من الطاقات الكاملة، إضافة إلى ذلك عند احتمال تعرض الزوجات والأطفال لتهديد خاصة في الجوانب المادية يحاسبون على كل النفقات التي تعطى لهم، وعليه كل هذه العوائق التي يضعها الزوج أمام زوجته وأبنائها يعتمد على مقدار وحجم التبعية المادية له، وبالتالي يمثل هذه المواقف عائقا أمام الأسرة لأن تمارس حياتها بشكل طبيعي هذا من جهة ومن جهة أخرى ترى أن المرأة تزداد مخاوفها كلما ازدادت تبعيتها للرجل، خاصة عند ترك العلاقة الزوجة وما يلزمها من فقدان للمنزل وممتلكاتها وقد تلجأ بذلك في نهاية المطاف إلى حتى العيش في الملاهي أو الشارع...

وعليه يمكن القول أن كل هذه النتائج تؤكد مدى خطورة العنف الأسري فهو يهدد البنى الاجتماعية والاقتصادية ويعيق سياسات التنمية والتغير الاجتماعي على كافة الأصعدة لهذا وجب مواجهة العنف الأسري دينيا وتربويا، وثقافيا وإعلاميا، عن طريق التوعية والتحسيس بالقوانين.

خامسا- بعض الآليات واستراتيجيات المعالجة للحد من ظاهرة العنف الأسري:

استناداً لما سبق فإن التفكير في الحلول لمشكلة العنف بعد وقوعه أمر هام، أو حتى تقلل من حدوثة داخل المجتمع، وذلك بالاعتماد على استراتيجيات وآليات علاجية تعمل على :

- تعزيز ثقافة الحوار واحترام الآخر داخل نطاق الأسرة الزوجية من خلال وضع برامج توجيهية للأسرة أو المقبلين على الزواج.



- إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث حول هذه الظاهرة لرصد أبعادها الحقيقية والوصول إل لمعالجتها والتخفيف من حدوثها.
- إنشاء مراكز للتوجيه الأسري وتأهيل مختصين في مجال مساعدة أفراد الضحايا بإعادة تأهيلهم ودمجهم في الحياة الاجتماعية.
- توفير مراكز إيواء ضحايا العنف خاصة النساء والأطفال الذين يعانون من رغبة إيذاء الذات، وهم بحاجة إلى مكان يلجؤون إليه.
- تأمين مراكز خاصة لضحايا العنف الأسري يعمل على تعزيز إمكانية تقديم الإرشاد القانوني والنفسي لهم، وتقديم خدمات تأهيل لضحايا العنف الأسري من خلال برامج تساعد على تجاوز المشكلة وآثارها.
- العمل على إصدار نصوص قانونية تجرم العنف الأسري وتشدد العقوبة في قضاياها لبعث الاطمئنان في نفوس الضحايا بأنه توجد جهات رسمية تستطيع حمايتهم وضمان حقوقهم.
- توعية وتدريب القضاة وأفراد الشرطة والأطباء وكذا الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين على كيفية التعامل مع ضحايا العنف والتمكن من التشخيص المبكر لظواهر العنف الأسري لضمان مواجهته بمختلف أشكاله.
- القيام بحملات منظمة ومستمرة لزيادة الوعي المجتمعي وتوعية الأسر بخطورة العنف خاصة ضد النساء والأطفال والمسنين من خلال الإرشاد الحقوقي والاجتماعي والتثقيف والتوعية بنشر ثقافة حقوق الإنسان.
- الاهتمام بالإحصائيات المتعلقة بالعنف الأسري على اختلاف أنواعها والعمل على إنشاء قاعدة بيانات خاصة لما لهذه الإحصائيات تدور في تطوير خطط وبرامج العمل الأمني في مواجهة العنف الأسري.
- العمل على عقد الندوات وجلسات الحوار التي يتناول قضايا العنف الأسري والتي تسمح بتبادل الآراء بين الجهات الأمنية والمواطنين، ومن ثم العمل على توجيه



الرأي العام بما ينمي جهود تعاون الجهات الأمنية مع المواطنين في مواجهة هذه الجرائم.

• إعداد برامج إعلامية توعية خاصة لفئة الشباب المقبلين على الزواج لإعدادهم للحياة الزوجية وتوعيتهم بمتطلباتها من حقوق وواجبات من خلال العمل على ترسيخ القيم والعادات المدعمة للحياة الزوجية كاحترام والثقة وتجنب أساليب العنف والسيطرة والتسلط داخل الأسرة بما يتضمن حياة سعيدة لكل الأفراد.

الخاتمة:

من جملة ما سبق يمكن القول أن ظاهرة العنف الأسري من الظواهر المتفشية في كافة المجتمعات الإنسانية المعاصرة عموما والمجتمع الجزائري خصوصا، خاصة في ظل بروز العنف والتعصب كظواهر جديدة وجدت وسطا خصبا مكنها من الانتشار فيه.

وأصبحت بذلك الأسرة المنشأة الأساسي للعنف بجميع أنواعه فهو غير مقتصر على المرأة يحكم علاقتها بزوجها ولا على الأطفال أو ما يعرف بصراع الأجيال، بل تعدى ذلك إلى ظاهرة تعنيف الوالدين لذلك فدراسة مظاهره والعوامل المؤدية له أصبحت من الأهمية البالغة باعتبارها ظاهرة اجتماعية من شأنها أن تؤدي إلى ظهور مشكلات لاحقة لأطراف عديدة وينجم عنها أضرار متفاوتة على مختلف المستويات، لذلك لا بد على مؤسسات المجتمع المعنية بذلك دعم ضحايا العنف الأسري وتدعيم إحساسهم بوجودهم وتمكينهم من طلب التدخل الطبي والعلاجي والقانوني ويتم ذلك بالتنسيق مع مختلف الوزارات كوزارة العدل والضمان الاجتماعي بشكل يسمح بتحقيق الأمان الاجتماعي والنفسي والاقتصادي للأفراد، وتوفير البيئة اللازمة لنمو وتكوين شخصية سليمة للأفراد داخل مجتمعاتهم .



🚩 قائمة المراجع:

١/ المراجع العربية:

- ^١ زينب وحيد دحام (2012)، العنف العائلي في القانون الجزائري، القاهرة ،المركز القومي للاصدارات القانونية ، ص٧.
- ^٢ منير كرادشة،(2009)، العنف الأسري، سيولوجية الرجل العنيف والمرأة المعنفة ، عمان، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩، ص ص٢٣ ، ٢٤.
- ^٣ المرجع نفسه ، ص٢٥
- ^٤ ابن منظور،(١٩٩٢)، لسان العرب ،بيروت للطباعة والنشر، ص ٢٧٢.
- ^٥ حسين توفيق إبراهيم، (١٩٩٢)، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية ، ط١؛ بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ، ص٤١.
- ^٦ جميل صليبا، (١٩٨٢)، المعجم الفلسفي ،دار الكتاب اللبناني، ج٢، ص١١٢
- ^٧ أحمد زكي بدوي،(١٩٨٦)، معجم مصطلحات علم العلوم الإجتماعية ،بيروت، لبنان، ١٩٨٦، ص١٢٤
- ^٨ . أندريه لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، بيروت وباريس، منشورات عويدات، [التاريخ غير معروف] مج٣، ص ١٥٥٤.
- ^٩ .
- ^{١٠} Sahuc C (٢٠٠٦) , l'adolescent et la violence, comment réagir en tant que parents, paris, study parents, p15
- ^{١١} أحمد شفيق السكري،(٢٠٠٠)، قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية ، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠، ص٥٥٨.



١٢. مصطفى الخشاب (١٩٨٥)، دراسات في علم الاجتماع العائلي ، لبنان ، دار النهضة العربية ، ص ص ١٠-١١.
١٣. أحمد أحمد، (دس)، الأسرة وتكوين الأسرة، الحقوق والواجبات، مكتبة لبنان، ص ١٤.
١٤. أميرة منصور يوسف علي، (١٩٩٩)، محاضرات في قضايا السكان والأسرة والطفولة، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ص ٤٣.
١٥. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، (٢٠٠٣)، تطور النظم الإجتماعية وأثرها في الفرد والمجتمع، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ص ص ٦٧-٦٨.
١٦. مصطفى عبد الواحد، (١٩٨٣)، الأسرة في الإسلام ، ط٣: القاهرة، دار الإعتصام، ص ١٨.
١٧. إجلال إسماعيل حلمي، (١٩٩٩)، العنف الأسري ، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ص ٩.
١٨. طه عبد العظيم حسين، (٢٠٠٨)، إساءة معاملة الأطفال، النظرية والعلاج ط١: الأردن، دار الفكر، ص ص ٢٧، ٢٨.
١٩. غزالة ابن فرحات، (٢٠١٦-٢٠١٧)، "إشكالية العنف الأسري داخل المجتمع الجزائري" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، جامعة قسنطينة، ص ١٩٠.
٢٠. الموقع الالكتروني على الخط <http://www.aps.dz/ar/societte/10109>.
٢١. منير كرادشة ، مرجع سابق ، ص ٣٥.
٢٢. منير كرادشة ، مرجع سابق ، ص ٤٤.
٢٣. الموقع الالكتروني على الخط www.tsa.algerie.com.
٢٤. منظمة الأمم المتحدة، قرار الجمعية العامة رقم: ١٠٤/٤٨ / بتاريخ: ١٩٩٣-١٢-٢٠.



- ^{٢٥}. سلوى الخطيب، (٢٠٠٥)، العنف الأسري ضد المرأة، بحث منشور في مركز البحوث الرياض، مركز الدراسات الجامعية للبنات، مج ٢٠، ص ٣٧، ٣٨.
- ^{٢٦}. منير كرادشة، مرجع سابق، ص ٤٤.
- ^{٢٧}. جبرين الجبرين، (٢٠٠٥)، العنف الأسري، خلال مراحل الحياة الرياض، مؤسسة الملك خالد الخيرية، ص ١٦٠، ١٦١.
- ^{٢٨}. اتفاقية حقوق الطفل، المادة ١.
- ^{٢٩}. منير كرادشة، مرجع سابق، ص ٩٥.
٣٠. الموقع الإلكتروني على الخط. <https://m.annaba.org.studies>
- ^{٣١}. أماني رفعت قاسم، (٢٠٠٥)، نحو برنامج مقترح لتنمية المهارات المهنية للأخصائيين الاجتماعيين في العمل مع حالات العنف الأسري في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة حلوان، أفريل، العدد ٢٦، ص ١٧.
- ^{٣٢}. الموقع الإلكتروني على الخط. <https://hal-ain.com/article/divorce-m-algerie>.
- ^{٣٣}. الموقع الإلكتروني على الخط www.m.ahewar.org
- ^{٣٤}. غزالة ابن فرحات، (٢٠١٦-٢٠١٧)، إشكالية العنف الأسري داخل المجتمع الجزائري (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، جامعة قسنطينة، ص ١٩٠.

